البنك المركزي:

يُعتبر البنك المركزي مؤسسة مصرفية ذات طبيعة خاصة تميزه عن البنوك التجارية، وذلك لاتصافه بمجموعة من الخصائص، أهمها:

- هو المؤسسة الوحيدة في الدولة القادرة على تحويل أصول حقيقية إلى أصول نقدية (أي نقود قانونية)، وهي عملية الإصدار النقدي، وكذلك تحويل الأصول النقدية إلى أصول حقيقية أي إعدام أو إلغاء النقود؛
- يحتل مرتبة عُليا في النظام النقدي للبلد مقارنة بالبنوك الأخرى، لكونه مهيمنا على شؤون النقد والائتمان في الاقتصاد، ويمارس سلطة رقابية على باقي البنوك؛
- هناك بنك مركزي وحيد في أي اقتصاد، ومهما تعددت فروعه فهي تخضع لسلطة مركزية واحدة؛
- تتميز الوحدات النقدية الصادرة عن البنك المركزي عن غيرها من أنواع النقود بكونها ذات قوة إبرائية نهائية، وإلزامية للوفاء بالالتزامات وتسديد الديون، على امتداد الحدود الجغرافية الخاضعة لسلطة البنك المركزي؛
- غالبا، لا يتعامل البنك المركزي مباشرة مع الأفراد أو المؤسسات غير المصرفية، ولا يقوم بالوظائف العادية للبنوك التجارية، حيث يقتصر نشاطه في الأساس على الإصدار النقدي، والاشراف على الشؤون النقدية والائتمانية للاقتصاد.

وقد تختلف مجموعة الوظائف التي يؤديها البنك المركزي من بلد لآخر لكنها لا تخلو على العموم من مجموعة من الوظائف أهمها:

- **بنك الإصدار**: هي أول وأهم وظيفة يقوم بها البنك المركزي، وهي إصدار النقود القانونية أو إعدامها؛
- **بنك الحكومة**: حيث يقوم بدور البنك الخاص بالقطاع الحكومي من خلال تسيير حسابات الدولة، لكن في الجزائر فإن الخزينة العمومية هي من تقوم بهذا الدور؛
- **بنك البنوك**: حيث يُعتبر الملجأ الأخير للبنوك في حالة نقص السيولة، ويقوم بأعمال المقاصة بين البنوك، كما يحتفظ بالاحتياطات النقدية للبنوك؛

أ. خالد موسى مبارك

- **تنفيذ السياسة النقدية:** حيث يسعى البنك المركزي عبر أدوات متعددة إلى التحكم في المعروض النقدي بغية تحقيق مجموعة من الأهداف النقدية والاقتصادية.

مما سبق يتبين أن البنك المركزي يُعتبر أول وأهم الجهات المؤثرة في عرض النقود من خلال:

- الإصدار النقدي؛
- السياسة النقدية.

أ. الإصدار النقدي:

الإصدار النقدي هو عملية وضع قيمة محددة ممثلة في وحدات نقدية بحوزة الاقتصاد ككل، تتجسد غالبا في طبع أوراق نقدية. وهذه العملية من اختصاص السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي.

والبنك المركزي لا يُصدر النقود من العدم، لكنه يعتمد في ذلك على ما يُعرف بغطاء الإصدار، وهو عبارة عن أصول حقيقية ومالية يقوم البنك المركزي بتنقيدها، أي تحويلها إلى نقود من العملة المحلية، وتتمثل هذه الأصول في:

- ذهب
- عملات أجنبية
- سندات الخزينة
- أوراق تجارية

1. الذهب:

بالرغم من التخلي على نظام الذهب إلا أن البنوك المركزية حاليا تحتفظ باحتياطيات من الذهب، تمثل كمقابل أو غطاء لجزء من العملة في التداول، كما أن البنوك المركزية تقوم بشراء الذهب لأغراض متعددة، منها التحوط من انخفاض قيمة احتياطاتها من العملة الأجنبية في حالة الأزمات، أو بغرض تنويع احتياطاتها.

أ. خالد موسى مبارك

2. عملات أجنبية:

عندما يحصل البنك المركزي على عملة أجنبية من الجهاز المصرفي، الناتجة عن عمليات التصدير أو التحويلات المختلفة من الخارج، فهو يقوم بإصدار عملة محلية مقابلها اعتمادا على سعر الصرف الجاري.

3. سندات الخزينة:

بسب الاختلال الزمني بين إيرادات ونفقات الدولة تلجأ الخزينة العمومية إلى البنك المركزي للحصول على قروض بهدف تغطية العجز لديها. على المدى القصير تكون في شكل تسبيقات على الحساب الجاري للخزينة المفتوح لدى البنك المركزي. كما يمكن للبنك المركزي شراء سندات الخزينة قصيرة وطويلة الأجل مباشرة من الخزينة أو من السوق المفتوحة للسندات التي سبق إصدارها وبيعها خاصة للبنوك التجارية، وفي كل الحالات فإن البنك المركزي يصدر عملة مقابل هذه القروض.

4. أوراق تجارية:

تقوم البنوك التجارية بخصم الأوراق التجارية لصالح عملائها مقابل سعر خصم، ولكنها قد تعيد خصمها لدى البنك المركزي إذا كانت في حاجة إلى السيولة، فيقوم البنك المركزي بإعادة خصمها مقابل سعر خصم ويُصدر مقابل عملة محلية بقيمة تلك الأوراق التجارية.

ب. السياسة النقدية:

في إطار الإشراف والرقابة التي يُمارسها البنك المركزي على المعروض النقدي في الاقتصاد، يُمارس ما يُعرف بالسياسة النقدية، لتحقيق مجموعة من الأهداف باستخدام عدد من الأدوات المتاحة له.

1. أهداف السياسة النقدية:

وتتمثل في أهداف نقدية وأهداف اقتصادية:

- الأهداف النقدية: وتتمثل في سعي البنك المركزي إلى تحقيق ما يُعرف بالاستقرار الثلاثي، أي الاستقرار في ثلاثة مؤشرات، وهي: أسعار الفائدة، أسعار الصرف، والتضخم.

أ. خالد موسى مبارك

- الأهداف الاقتصادية: وتتمثل فيما يُعرف بالمثلث الكينزي، وهي السعي لتحقيق أعلى نسبة للنمو الاقتصادي، التوظيف الكامل، والتوازن في ميزان المدفوعات.

2. أدوات السياسة النقدية:

وهي على العموم ثلاث أدوات رئيسية: الاحتياطي القانوني، سعر إعادة الخصم، السوق المفتوحة، بالإضافة إلى أدوات أخرى.

- الاحتياطي القانوني: وهو نسبة من الودائع يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لديه قبل تقديم الباقي كقروض أو ائتمان، حيث بإمكان البنك المركزي التأثير في قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، سواء بالزيادة أو النقصان، فإذا كان الهدف هو خفض المعروض النقدي عن طريق خفض قدرة البنوك على منح الائتمان وبالتالي خفض قدرتها على خلق نقود الودائع، يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني، ويقوم بخفضه إذا كان يهدف إلى زيادة قدرتها على منح الائتمان.
- سعر إعادة الخصم: وهو السعر الذي يفرضه البنك المركزي مقابل خصمه للأوراق التجارية لصالح البنوك التجارية، فإذا كان الهدف خفض المعروض النقدي، يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، وبالتالي تضطر البنوك التجارية إلى رفع سعر الفائدة على القروض التي تمنحها بسبب ارتفاع تكلفة الحصول على السيولة، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على القروض من طرف عملائها، وهذا يؤدي إلى خفض قدرة البنوك على خلق نقود الودائع. وإذا كان الهدف هو زيادة المعروض النقدي، فيقوم البنك المركزي بالعكس أي خفض سعر إعادة الخصم.
- السوق المفتوحة: وتعني تدخل البنك المركزي في السوق المالي لبيع أو شراء الأوراق المالية، فإذا كان الهدف هو خفض المعروض النقدي يقوم البنك المركزي ببيع أوراق المالية لامتصاص عملة من السوق، وإذا كان الهدف هو زيادة المعروض النقدي يقوم البنك المركزي بشراء أوراق مالية حيث يطرح مقابلها عملة في السوق.

تعتبر هذه الأدوات الثلاث أكثر الأدوات شهرة واعتمادا من طرف مختلف البنوك المركزية في العالم، إلا أن هناك أدوات أخرى تستخدمها بعض البنوك المركزية من فترة إلى أخرى، ولعل أهمها:

أ. خالد موسى مبارك

- تأطير القروض: وتتمثل في وضع البنك المركزي حد أقصى لمبلغ القروض التي يمكن للبنوك تقديمها بشكل جماعي أو منفرد؛
- التسهيلات الدائمة: وتتمثل في توفير البنك المركزي السيولة للبنوك التجارية بحد معين بشكل دائم لمدة قصيرة جدا عادة 24 ساعة
- الخطاب الأدبي: ويتمثل في توجيه البنك المركزي رسائل عبر مختلف وسائل الاتصال إلى الأعوان الاقتصاديين بشكل عام في محاولة للتأثير على توقعاتهم فيما يخص السياسة المتبعة من طرفه وآثارها على المؤشرات الاقتصادية المختلفة

يختار البنك المركزي لتنفيذ سياسته النقدية بين هذه الأدوات حسب الهدف المسطر والنجاعة والفعالية المتوقعة من كل أداة، ويمكن أن يعتمد على توليفة من الأدوات عوض أداة واحدة.

أ. خالد موسى مبارك